قياسُ وتحليلُ أثرِ السياسة النقديّةِ في مؤشراتِ الفَقْرِ في العراق للمدة (2004-2022)

الباحث سعيد شاكر حميد العكيدي
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل
الأستاذ المساعد الدكتور عبد الله خضر عبطان
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر السياسة النقدية في معدلات الفقر في العراق خلال الفترة (2004-2022)، في ظل التحولات الاقتصادية والتحديات المالية التي شهدها البلد. تعتمد الدراسة على استخدام نماذج قياسية حديثة مثل نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لاختبار العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين أدوات السياسة النقدية، ممثلة بأسعار الفائدة، عرض النقد، وسعر الصرف، وبين معدلات الفقر، وتشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية بين السياسة النقدية ومعدلات الفقر، حيث تبين أن تشديد السياسة النقدية عبر رفع أسعار الفائدة وانخفاض عرض النقد يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة. كما أظهرت تقلبات سعر الصرف تأثيراً سلبياً مباشراً على القوة الشرائية للأسر الفقيرة، مما عمّق من حدة الفقر.وتخلص الدراسة إلى أن السياسات النقدية المنضبطة، التي توازن بين تحقيق الاستقرار النقدي ودعم النمو الاقتصادي، تعد أداة مهمة في تخفيف مستويات الفقر. ويوصي البحث بضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لتعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الاقتصادية في المجتمع العراقي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، عرض النقد، سعر الفائدة، الفقر

Measuring and analyzing the impact of monetary policy on poverty indicators in Iraq for the period (2004-2022)

Researcher: Dr. Saeed Shaker Hamid Al-Akidi

College of Administration and Economics, University of Mosul

Assistant Professor Abdullah Khader Abtan Al-Sabaawi

College of Administration and Economics, University of Mosul

Abstract

This research aims to examine the impact of monetary policy on poverty rates in Iraq during the period (2004-2022), in light of the economic transformations and financial challenges the country has experienced. The study relies on the use of modern econometric models, such as the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, to test the long- and short-term relationship between monetary policy instruments—represented by interest rates, money supply, and exchange rates—and poverty rates. The results indicate a significant relationship between monetary policy and poverty rates. It was shown that tightening monetary policy through raising interest rates and decreasing money supply leads to higher poverty rates as a result of declining economic activity and rising unemployment rates. Exchange rate fluctuations also showed a direct negative impact on the purchasing power of poor households, deepening the severity of poverty. The study concludes that disciplined monetary policies, which balance monetary stability with supporting economic growth, are an important tool in alleviating poverty levels. The research recommends the need for coordination between monetary and fiscal policies to promote social justice and reduce economic disparities in Iraqi society.

Keywords: monetary policy, money supply, interest rate, poverty

المقدمة:

تعد السياسة النقدية من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز النمو، وتقليل معدلات البطالة والفقر. وفي العراق، الذي شهد تحولات اقتصادية حادة بعد عام 2003 نتيجة للظروف السياسية والأمنية، أصبح للفقر أبعاد اقتصادية واجتماعية متفاقمة. وقد برزت الحاجة إلى دراسة العوامل المؤثرة في معدلات الفقر، خاصة السياسة النقدية، لما لها من تأثير مباشر على مستويات الدخل، التشغيل، ومستوى الأسعار. يهدف هذا البحث إلى قياس وتحليل أثر أدوات السياسة النقدية، مثل عرض النقد، أسعار الفائدة، وسعر الصرف، على مؤشرات الفقر في العراق خلال المدة (2004–2022)، محاولاً الكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات النقدية والفقر، ومدى قدرة السياسة النقدية على تخفيف حدته

أهمية البحث

1. إبراز دور السياسة النقدية كأداة اقتصادية مؤثرة في تخفيف أو تفاقم ظاهرة الفقر.
2. توفير تحليل علمي مبني على بيانات قياسية يساهم في رسم السياسات الاقتصادية الكفيلة بمعالجة الفقر.
3. دعم صناع القرار بمؤشرات كمية دقيقة تربط بين الأداء النقدي ومستوى معيشة الفئات الفقيرة.

هدف البحث

يسعى هذا البحث إلى:

- قياس وتحليل أثر أدوات السياسة النقدية في مؤشرات الفقر في العراق خلال المدة.(2004–2022)
- اختبار طبيعة العلاقة (طويلة الأجل وقصيرة الأجل) بين المتغيرات النقدية ومعدلات الفقر باستخدام الأساليب القياسية الحديثة.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير السياسة النقدية، بأدواتها المختلفة، على معدلات الفقر في العراق خلال الفترة (2004–2022)؟

ويتفرع عن هذه المشكلة عدة تساؤلات فرعية:

1. كيف تؤثر التغيرات في عرض النقد وأسعار الفائدة على مستويات الفقر؟
2. ما هو دور سعر الصرف في التأثير على القوة الشرائية والدخل الحقيقي للأسر الفقيرة؟
3. هل يمكن اعتبار السياسة النقدية أداة فعالة في مكافحة الفقر بالعراق؟

خامساً: فرضية البحث

ينطلق البحث من الفرضية الآتية:

توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية ومعدلات الفقر في العراق خلال المدة (2004–2022)، بحيث يؤدي تحسن الأداء النقدي إلى خفض مؤشرات الفقر.

سادساً: منهج البحث

يعتمد البحث على:

- **المنهج الوصفي التحليلي** :لتحليل الإطار النظري لمفهوم السياسة النقدية والفقر، واستعراض الدراسات السابقة.
- **المنهج القياسي التطبيقي** :باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لقياس العلاقة بين المتغيرات النقدية (عرض النقد، أسعار الفائدة، سعر الصرف) ومؤشرات الفقر (معدل الفقر الوطني، خط الفقر، متوسط دخل الأسرة) للفترة.(2004–2022)

الدراسات المرجعية السابقة

1- محمود أحمد فواز(2021): دراسة أثر السياسات الماليَّة والنقديَّة على الحد من الفقر دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري(1990- 2020) .

سعت الدراسة إلى قياس آثار السياسة المالية والنقدية، إلى جانب العوامل الاقتصادية الكلية الأخرى، على الفقر في مصر خلال الفترة(1990-2020)، سعت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين هذين العاملين وتوصلت تلك الدراسة أنَّ هناك تأثيرًا للسياسة الماليَّة متمثلًا في الضرائب والإنفاق الحكومي على الفقر في الأَجل القصير ولا يؤثر التضخم في الفقر في الأَجل القصير،إلَّا أنَّه يؤثر في الأَجل الطويل وتظهر وجود تأثير للسياسة النقديَّة في وجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة والفقر في الأَجل الطويل، أمَّا النمو الاقتصادي فيؤثر طرديًا على الفقر في الأَجل الطويل. يمكن أن تكون دراستنا الأَثربين السياسة الماليَّة والنقديَّة في تخفيف البطالة والفقر في الدول المختارة الجزائر ومصر والعراق خاصة، مختلفة عن الدراسات السابقة من حيث المنهج: قد تختلف دراستنا في المنهج المستخدم لجمع البيانات وتحليلها باستخدام منهج تحليل المسار، والمنهج الذي يتم اعتماده في الدراسات السابقة، قد تختلف دراستنا في الجوانب التي يتم تحليلها والمتغيرات التي يتم دراستها، وهذا يمكن أن يؤدي إلى استنتاجات مختلفة وأنَّ المدة التي دُرِست، وهذا يمكن أن يؤدي إلى اختلاف في النتائج. وبشكل عام، فإنَّ دراستنا بين السياسة الماليَّة والنقديَّة في الحد من البطالة والفقر في العراق يمكن أن تُسهِم في إثراء الأدبيات العلمية في هذا المجال وتوفير بعض النتائج والتوصيات الجديدة التي يمكن أن تساعد في تحسين السياسات الحكومية المتعلقة بالتخفيف البطالة ومن الفقر في العراق وغيرها من الدول المختارة.

2-Zadeh، Ramakrishnan and Farajnezhed (2020): Analyzing the effect of monetary policy transmission on inequality in OECD countries.

زاره راماكريشنان (2020) تحليل تأثير السياسة النقديَّةعلى عدم المساواة في دول منظمة التعاون.

استهدفت تلك الدراسة التعرف على أَثر السياسة النقديَّة وأَدواتها المختلفة سواء كانت مباشرة أَو غير مباشرة على عدالة توزيع الدخل خلال الفترة (2001-2017) بإستخدام أُنموذج .Panel regressionوتوصلت تلك الدراسة إلى أَنَّ السياسة النقديَّة التوسعية تُسهِم في متوسط الدخل وتخفض الفقر بشكل مباشر.

3 -Zadeh ،Ramakrishnan and Farajnezhed (2020): Analyzing the effect of monetary policy transmission on inequality in OECD countries.

زاده راماكريشنان وفراجنجد(2020)تحليل تأثير السياسة النقديَّة على عدم المساواة في دول منظمة التعاون الاقتصاديَّة والتنمية استهدفت تلك الدراسة التعرف على أثر السياسة النقديَّة وأدواتها المختلفة سواء كانت مباشرة غير مباشرة على عدالة توزيع الدخل خلال الفترة (2001-2017) بإستخدام أُنموذج .Panel regression وتوصلت تلك الدراسة إلى ان السياسة النقديَّة التوسعية تُسهِم في متوسط الدخل وتخفض الفقر بشكل مباشر

- الفقر

أَوَّلًا: مفهوم الفقر:

يُعدُّ الفقر من الظواهرالأَساسيَّة الكبرى ذات أبعاد اقتصاديَّة، وسياسية، واجتماعيَّة وزمانيه، ولها سياقات اقتصاديَّة وتتسم بصعوبة التعريف بصورة دقيقة؛ إذ لا يمكن تحديد أَسبابها بشكل تام، وتتسم ظاهرة، الفقر بالتشابك، والتعقيد وتختلف، باختلاف المجتمع ودرجة، تطوره ومن الناحية، الاقتصاديَّة هو انخفاض بمستوى الدخل، وعدم كفايته للعيش، بصوره حره كريمة، ويُعَدُّ الفقر النسبي أكثر المفاهيم، الماماً، وتعبيراً عن ظاهرة، الفقر (لطيف،2018 ،3). بأَنَّها سوءاستغلال، الموارد المتاحة، وليس، انخفاض بمستوى الدخل، ويوافق، الاقتصاديين لويس على هذا المفهوم، ولكنَّه لم يضع خطة للتخلص من ظاهرة، الفقر واعتبرهذا المفهوم غير شامل ولا يمكن الاعتماد عليه بينما رأى (sen)، بأَنَّ الفقر هو ضعف في قدرة، الإنسان الفردية والمجتمعية المؤسسية الناتجة عن عدة عوامل الَّتي تؤدي إلى عدم إشباع، الحاجات المادية والاجتماعيَّة، للأَفراد (العذاري، الدعمي،2010 ،24، 25). ويعرف الفقر بأَنَّه انخفاض في مستوى التعليم والصحة، وانتشار ظاهرة التخلف، نتيجة الحرمان المادي وانخفاض الحاجات، الأَساسيَّة من المأكل والملبس،ويعد الحرمان من السلع الضرورية والمادية من المعايير الرئيسة لوصف ظاهرة الفقر(لطيف ،2018 ،32).

ثانيًا: أَسباب الفقر:

هناك أَسباب عديدة للفقر تختلف هذه الأَسباب بين،البلدان والثقافات،هناك أَسباب عديدة:

1-سوء توزيع الدخل والثروات : من أَبرز أَسباب، الفقر التي تعاني منها البلدان، النامية انعدام العدالة التوزيعية، في الدخل الذي يعتمد عليه متوسط، الإنفاق في المجتمع وتختلف، نسبة التفاوت في توزيع الدخل بين الدول بشكل كبير، كما ويمكن استخدام معامل جيني،مقياسًا لهذه الظاهرة (داغر، 2016، 43). وبينت الدراسات، الحديثة ان ظاهرة الفقر، تعتمد على عدم عدالة، توزيع الدخل أَو الإنفاق في، المجتمع فارتفاع نسبة متوسط، دخل الفرد مع ثبات العدالة، التوزيعية سيخفض مستوى الفقر أَمَّا إذا بقي متوسط الدخل ثابت وتغير نمط توزيع، الدخل فسيحدث زيادة في مستوى الفقر (Cashin,2001 ,9).

2-**عدم نجاح خطط التنمية وفشل الاصلاحات الاقتصاديَّة الكلية للسوق** :هذا النوع يُبيِّن المقياس قوة الارتباط الَّتي تكون بين الفقر وسوء الأَداء الاقتصادي مثال على ذلك سوء التشغيل واستغلال الموارد المتاحة وحسب الدراسات، التي قدمها هذا المعيار أَنَّ النمو الاقتصادي لا يكفي لعملية التنمية، والقضاء على الفقر، ويكمن دور الدولة وأَهميَّة النشاط، الاقتصادي بتوفير قاعدة، المعلومات عن إتاحة الفرص، الكافية للأيدي العاملة، وتحديد أُجور جيدة تولد الحافز على العمل ودفع عجلة، التنمية بشكل جيد، للقضاء على ظاهرة الفقر(UNDP,2000 , 54-55) .

3-أَعباء الحروب والنزاعات:، لقد تركت هذه الحروب التأثيرات، السيئة على البلدان المحتلة، ومنها استنزاف موارد البلدان، واضعاف اقتصادها والقضاء على البنى التحتية ودفع، البلدان ثمناً اقتصادياً، باهضًا للنفقات العسكرية

وتحمل تكلفة فرصة بديلة مرتفعة نتيجة النفقات المتزايدة على القوات المسلحة، بدلاً من إنفاقها على الاستثمار لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتطور البلدان، ودفع عجلة التقدم والنتيجة، ضياع موارد البلدان وخسارة، الطبقات الفقيرة (UNDP,1997 , 35-36).

4- سوء إدارة الموارد والتدهور البيئي: يعتمد هذا المقياس على، قدرة الأفراد في، إدارة هذه الموارد، ومدى تطلعهم على مجريات الحياة، ويُعَدُّ سوء الإدارة السبب الرئيس لظاهرة الفقر الذي يعتمد على الكفاءة الأيدي العاملة المستخدمة في الإنتاج أو ضعف إمكانية المؤسسات التمويلية، لزيادة مستوى الاستثمار هذا من جانب، ومن الجانب الاخر تدهور البيئة ،الأزمة للعيش (Egset Willy,2000 ,57)

السياسة النقدية

أَوَّلًا-مفهوم السياسة النقديَّة

هي السياسة الني تتعلق بدالة العرض النقدي والفائدة مِن السلطات النقديَّة كالبنك المركزي وذلك بهدف تحقيق أهداف اقتصاديَّة معينه، كما وعرفة السياسة التقذية هي السياسات والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي لا دارة العرض النقدي وسعر الفائدة في الاقتصاد، وتعرف السياسة النقديَّة، جزاء مهما من سياسة، الاقتصاد الكلي إذ تؤدي،السياسة النقديَّة دورا مميزا، وفاعلا في تنظيم عرض، النقود والتحكم بالسيولة النقديَّة، والائتمان وبهذا الدور المهم، تستطيع السلطات النقديَّة، والمتمثلة بالبنك المركزي، كأعلى سلطة نقديَّة؛ إذا تحقق أهداف حيوية، محددة وفق أولويات، تقررها المشكلة الاقتصاديَّة، التي يعاني منها الاقتصاد فأحيانا، تستعمل السلطات النقديَّة، أهداف وسيطة كعرض،النقود وأسعار الفائدة (سلطان،332023،).، وعرفت أيضًا السياسة، النقديَّة: هي مجموعة من، الإجراءات التي، يتخذها البنك المركزي، للمحافظة على عرض، النقد تكفل استقرار الأسعار، داخل الاقتصاد، الوطني (رزاق 24،2014).معينة وهدف ذلك هو الوصول إلى الأهداف،الاقتصاديَّة ومنها، التالي (مسعود،2015،167). كما تعرف السياسة النقديَّة بأنَّها القوانين والتدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات النقديَّة بهدف إدارة عرض النقد والسيطرة عليه، أي تعمل السياسة النقديَّة على التحكم بعرض النقد بهدف الوصول إلى مستوى توازن في الأسواق النقديَّة، وأنَّ للسياسة النقديَّة مفهومين وكما يأتي (سلطان،2023، 8)

1-سياسة توسعية: وتعني أساسا لسعي لسلطات النقديَّة كالبنوك المركزية لأعلى زيادة بالإمدادات النقديَّة في الاقتصاد بخفض أسعار الفائدة وزيادة الإنفاق الحكومي وتعد أيضًا إجراءات تستخدمها السلطة النقديَّة في حالة الركود الاقتصادي والبطالة مِن أجل تحقيق أهداف مقصودة عن طريق مراقبة عرض النقود.

2-سياسة انكماشية: وتعني تقليص الامدادات النقديَّة في الاقتصاد برفع أسعار الفائدة أو تقليص الإنفاق الحكومي بهدف التحكم بالتضخم وضمان استقرار الأسعار إذ تهدف إلى تقليص الطلب وتقليل النشاط الاقتصادي مِن أجل منع رفع الأسعار وضمان الاستقرار الاقتصادي بشكل عام.

ثانياً: أدوات السياسة النقديَّة

تنقسم أدوات السياسة، النقديَّة إلى قسمين، وكما يأتي:

1-الأدوات الكمية (غير مباشرة) للسياسة النقديَّة

تسعى أدوات السياسة النقديَّة، الكمية إلى التأثير على حجم الائتمان، المصرفي المقدم مِن البنوك التجارية، دون الاهتمام بالتركيز على نوعية الائتمان، المقدم للوحدات الاقتصاديَّة، من أبرز الأدوات هي، نسبة الاحتياطي القانوني،

وسعر الخصم، وأنشطة السوق المفتوحة هي هذه العوامل (رزاق، 2011، 28)، ولضمان فعالية أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي في تحقيق النمو الاقتصادي والأهداف الاقتصادية والاجتماعية المخطط لها للدولة، بما في ذلك تحقيق مستوى معين من الاستقرار الاقتصادي، يهدف البنك إلى معالجة عدد من القضايا، بما في ذلك الواجبات والإجراءات التي تُشكل محور اهتمامه في تنفيذ السياسة النقدية في أي دولة، ومن أَبرز هذه، الأَدوات هي (الطائي ،2018، 13).

أ-عمليات السوق المفتوحة:

تعد هذه، الوسيلة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على السواق لنقدي وهي ابزر وأوسع الوسائل، فعالية في الدول المتقدمة ذات سوق، المال المتطور على الأقل محدودة، الأَثر في بدائية وغير مندمجة، تماما في الاقتصاد، القومي وهذا يكون، أَو ينطبق على البلدان، النامية، إن هذه الوسيلة، تقوم، على أَساس دخول المصرف المركزي، في السوق المالي بائعا أَو مشتريا، لسندات والأوراق الماليَّة الحكومية إِذا يقوم، المصرف المركزي ببيع أَو شراء، سندات حكومية في السوق المالي، مِمَّا يسهم في نقص أَو ارتفاع، حجم النقود المستمرة في، الاقتصاد وينعكس، ذلك طبقا على، حجم الأرصدة المودعة في البنوك تعرف عمليات السوق، المفتوحة بأَنَّها قيام البنك، المركزي بالتعامل مع، الأوراق الماليَّة بيعا وشراء ولا سيما السندات، الحكومية، إذ أن سياسة السوق المفتوحة هي إحدى الأدوات التقنية التي يستخدمها البنك المركزي لتمديد أو تحصيل الائتمان في سوق الأسهم، بشكل منتظم وكبير، تبعًا لحالة النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الوطني. وهذا يسمح للبنك المركزي بزيادة أو خفض قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، ونظرًا لأن التأثير الرئيسي لعمليات السوق المفتوحة يقع على الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية، فإنها تُسمى كذلك لأنها، على عكس سياسة سعر الخصم، تُدار من السوق، أي خارج البنك المركزي، بعمليات البيع والشراء السندات يتمثل في تأثير عمليات، السوق المفتوحة في سعر، الفائدة السائدة في السوق إِذ يرغب البنك، المركزي في تسهيل الائتمان، أَو بسطه لمكافحة الركود، الذي يمر به الاقتصاد القومي فيدخل مشتريا للسندات، الحكومية مِن أَجل حمل البنوك، التجارية على تسهيل الائتمان فإِنَّ الطلب على هذا، السندات سترتفع بمقدار طلب البنك المركزي، ثم يزداد سعرها مِمَّا يعني نقص، في المعدل الحقيقي أَو الفعلي للفائدة، إن هذه السندات تتوقف ،على قيمتها السوقية لان مبلغ، الفائدة المستحق على السند، ينسب إِلى هذه القيمة لاستخراج، المعدل الحقيقي للفائدة، وهكذا فإِنَّ زيادة القيمة السوقية، للسندات تعني نقص في سعر، الفائدة الفعلي الذي تدره على صاحبها، ويتسبب هذا النقص في سعر الفائدة الحقيقي، أو الفعلي للسندات الحكومية، في نقص سعر الفائدة، السائدة (السبعاوي ، 2008 ،14).

ب-سعر إعادة الخصم:

تعد هذه الوسيلة من، اقدم الوسائل التي تستخدمها، السياسة النقديَّة التي لجأت اليها المصارف، في القرن التاسع عشر و أوائل القرن، العشرين ،وبعدها ظهرت، سياسة عمليات السوق المفتوحة، مع بداية الثلاثينات من القرن الماضي، عندما خسرت سياسة سعر الخصم ،أهميتها (الجبوري ،2021، 37).يستطيع البنك المركزي من، خلال هذه الوسيلة أن يؤثر على ،السياسة الائتمانية للبنوك فإِذا ،كان الاقتصاد القومي يمر بمرحلة، تضخمية يعمد البنك المركزي إِلى اتباع سياسة نقديَّة، انكماشية عن طريق رفع سعر أعاده، الخصم وسعر الفائدة مِمَّا يجبر المصارف التجارية إِلى، رفع سعر الفائدة على القروض ،التي يقدمها لعملائها فتزداد تكلفة الاقتراض، وفي النهاية يقلل رجال الأَعمال، الطلب على القروض من، المصارف التجارية ومن ثُمَّ، تدنية حجم الطلب الكلي في، الاقتصاد ، ومن ناحية

أُخرى، فإنَّ رفع أَسعار الفائدة يحفز، الأَفراد على ارتفاع الودائع الآجلة من ثم ودائع الادخار الموزعة، في البنوك التجارية مِمَّا يسهم في تدنية حجم، الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) وأيضا، يسهم في دعم السياسة، الانكماشية التي تتبعها السلطات النقديَّة لعلاج مرحلة التضخم التي يمر بها الاقتصاد في مرحلة الكساد والركود وتلجأ، السلطات النقديَّة إلى اتباع، سياسة توسعية فيقوم، البنك المركزي بتدنية، سعر الفائدة وإعادة سعر الخصم مِمَّا يؤدي،إلى نقص تكلفة حصول المصارف، التجارية على المزيد من النقود، الائتمانية مِمَّا ينعكس إيجابا على، البنوك التجارية التي ستلجأ، إلى سياسة تدنية أَسعار الفائدة على، القروض التي تمنحها لعملائها، ولرجال الأَعمال والمدخرين لاستثمار، المدخرات في نشاط اقتصادي، متنوع مِمَّا يؤدي إلى، ارتفاع انعاش الاقتصاد القومي، والخروج من أزمة الكساد، التي كان يعاني منها (الجبوري ،2021،38).

ت-نسبة الاحتياط الإلزامي القانوني : يعد تغير نسبه، الاحتياطي، وسيلة من الوسائل، المهمة في تحقيق الرقابة على، الائتمان وتعد سلاحا مناسبا، للاستعمال، في السياسات الحكومية إذ إنَّ المصارف التجارية تحتفظ بنسبة، معينة من النقود لدى البنك المركزي والهدف، هو تحقيق السيولة لدى هذه المصارف، و تعين النسبة بالقانون، ويعطي المصرف سلطة، قانونية في تغيير مقدار تلك النسبة، من الاحتياطي النقدي والحد الأَدنى، من نسبة الاحتياطي النقدي ،وتعد عاملاً مميزاً في، الحد من مقدرة المصارف، على الإقراض وعلية، فإنَّ تغير نسبة الاحتياطي، إنما تزداد بواسطة، البنك المركزي وذلك، عند الرغبة في تحقيق انكماش في، القدرة على الإقراض وتدنية هذه النسبة عند، الرغبة في الارتفاع، ويكون لتغير نسبة الاحتياطي، النقدي استخدامان هما زيادة النسبة المطلوبة، أَو نقص هذه النسبة فعند ما،يتم تدنية هذه النسبة ترتفع، في نفس الوقت مقدرة، المصارف التجارية على منح، القروض والحالة معكوسة،عندما تزداد النسبة سوف تؤدي، في نفس الوقت، إلى نقص، مقدرة المصارف التجارية على منح، القروض من هذه السياسة هو ان، وجود فائض من الاحتياطي، النقدي نتيجة لنقص الحد الأَدنى، من النسبة المطلوبة سوف يؤدي،إلى ارتفاع الائتمان وانكماش، الاحتياطي النقدي نتيجة، لزيادة الحد الأَدنى لنسبة الاحتياطي، المطلوبة سوف يؤدي إلى انكماش، الائتمان (شندي ،2001،142). تشكل هذه الأداة احد الأَدوات، غير المباشرة التي تمكن البنك،المركزي من التأثير على، حجم الائتمان المقدم، للبنوك التجارية والبنك المركزي، فخول قانونيا صلاحيات، تحديد كمية الموجودات التي يفرضها على المصارف التجارية كما أعطيت صلاحيات للبنك المركزي تعد نسبة الاحتياطي حسب متطلبات الوضع الاقتصادي وقد حدد النسبة (20 %) (الحديدي ،2021، 4).

2-الأَدوات النوعية (المباشرة) : وتسمى أَيضًا بالوسائل الانتقائية والخاصة وتتضمن هذه الوسائل مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات، بقصد تشجيع أَنواع معينة، من الاستثمارات المنتجة وتوجيه تدفق الائتمان وأحداث التوسع، المرغوب فيه عن طريق، التأثيرات المباشرة، في الائتمان المصرفي، (كريم ،2010، 11-12). إن الهدف من استخدام الوسائل النوعية، هو أحداث تغيرات هيكلية في، هيكل الائتمان ومن ثّم في المعروض، النقدي لخدمة قطاع معين، ومن أَبرز أَساليب الأَدوات النوعية، للسياسة النقديَّة في ما يأتي :

ا-الإقناع الأدبي:

عادة ما يتم استخدام، سياسة الإقناع الأدبي؛؛إذ يقوم البنك المركزي في إقناع المصارف التجارية،لاختيار السياسة الملائمة لتوزيع، الائتمان الَّذي يتساوى مع، رغبة البنك المركزي وبما يضمن تحقيق،أَهداف السياسة النقديَّة،التي تصب في،الأَهداف الاقتصاديَّة؛ إنَّ الإقناع، الأدبي يعد من الأَدوات التي، يستعملها البنك المركزي، الَّتي تندرج ضمن السلطة غير الرسمية، له كأن يطلب البنك المركزي، من البنوك التجارية بزيادة، قيمة حقوق الملكية، أَي

بارتفاع الأَرباح غير الموزعة أو ارتفاع القروض الجديدة لتنشـيط الحركة، الاقتصـاديَّة أَو إقناعها بعدم زيادة سـعر، الفائدة وتستجيب البنوك التجارية عادة لتوصيات، البنك حفاظا على علاقه مؤسسية، معه ضمن الحدود والإمكانيات المسموح بها (السبعاوي 2008 ،27).

ب-لرقابة على الائتمان الاستهلاكي: نشير الرقابة على الائتمان:

الاستهلاكي إلى مجموعة من السياسات الإجراءات التي تهدف إلى مراقبة استخدام الائتمان مِن المستهلكين والهف منها هو حماية المستهلكين من الديون الزائدة والمشاكل الماليَّة الناجمة عن الائتمان غير المدروس إذ تتم الرقابة على الائتمان لغرض الاسـتهلاك عبر الرقابة على نظم البيع بالتقسـيط للسـلع الاسـتهلاكية والمعمرة الَّتي تمكن للدولة أن تؤثر في السياسة الاقتصاديَّة بطريقتين هما:

تعديل أَقصى مدة للواردات، تعدل فيها أوقات الدفع بالنسبة ،للأقساط فضلًا عن تعين، عدد الأقساط ومدة التسديد، لبقية الثمن تعديل قيمة القسط، الأَوَّل إذا ما أرادات، السلطات الاقتصاديَّة الحد من التضخم، فإنَّها تقوم ،بزيادة قيمة القسـط، الأَوَّل ونقص، مدة السـداد، أما إذا أرادات أن تشـجع، حالة الرواج والخروج من حالة الكسـاد، فإنَّها نقص قيمة القسـط الأَوَّل، ويتم تنظيم الائتمان الاستهلاكي، بوضع القواعد الخاصة بكيفية، تنظيم عملية البيع بالتقسـيط للسـلع الاسـتهلاكية، المعمرة عن طريق ،تحديد المدة الزمنية اللازمة لسـداد، الائتمان الاسـتهلاكي، فعندما، يقوم البنك المركزي، بتقصير مدة سداد القرض، فإنَّه بهدف ذلك نقص الائتمان لمثل هذه القروض؛ إذ إنَّه بتقصير مدة السداد، ترتفع قيمة الأقساط الشهرية، ومن ثم الحد من الطلب على، الائتمان لهذا القرض (كريم ،2010، 13).

تحديد المبلغ الواجب دفعة، مقدما الَّذي يمثل جزءا من قيمة، السلعة المشترات فإذا أَراد البنك المركزي نقص طلب الائتمان، للسـلع الاسـتهلاكية فإنَّه، يقوم بزيادة نسـبة الدفعة النقديَّة، الأُولى من المبلغ، الإجمالي (الجبوري، 2007، 16).

ت-أُسلوب العمل المباشر:

تشـمل هذه الوسـيلة، الإجراءات التي يفرضـها، البنك المركزي على بعض، البنوك ويتضـمن العقوبات الجزئية، التي تخضع لها تلك البنوك في، حالة عدم تطبيقها أَو التزامها، بالمحددات التي تنص عليها، التعليمات والقوانين المنظمة، للنشـاط البنكي على الرغم من الفائدة، هذه الأداة في توجيه الائتمان، إلَّا أَنَّها من المحتمل أن تظهر، ردود فعل غير مرغوب فيها ،من العاملين في، البنوك (السبعاوي، 2008 ، 26).

ث-المتطلبات الحدية:

المتطلبات الحدية للرقابة على الائتمان الاسـتهلاكي تتطلب تكامل بين السـياسـات الحكومية والمعاير الدولية لضمان حماية المستهلكين وتعزيز الاستقرار المالي وتقايل المخاطر الماليَّة للمستهلكين ويعد الاقتراض بضمان السندات الحكومية عن طريق تحديد متطلبات الضـمان، ويتم تنظيمها عن طريق السـماح للأَفراد المضـاربين بالاقتراض من المصارف التجارية بضمان السندات المشترات في مُدَّة سابقة بشرط، التقيد بهامش الضمان أَي متطلبات الضمان، ويقصـد به الفرق بين القيمة السـوقية، للسـندات والحد الأَعلى، لقيمة القرض من هذه السـندات أَو هو نسـبة، من القيمة السوقية، للسندات المقدمة، بصفتها، ضمانا للقرض ولا يسمح للمصارف وغيرها، من المؤسسات التي تتعامل، في السندات أن تقرضها؛ إذ يقوم، البنك المركزي بتحديد متطلبات، الضمان وتغير نسبتها ارتفاع أَو انخفاض غلى وفق السياسة التي يتبعها الَّتي يترتب عليها، تغيراً في مقدار القروض المتاحة، مقابل ضمان السندات.

وعلية فإنَّ هذه، الوسـيلة تمثل قيداً كمياً مباشـراً على طلب الائتمان، ففي الدول النامية يسـتطيع البنك المركزي تحديد، المتطلبات الحدية للقروض، بضـمان سـلعة معينة مثل السـلع، الزراعية ولا سـيما الحبوب، وبذلك فإنَّه يثبط الرغبة في تخزينها، ومن ثم يتمكن، من الحد من ارتفاع الأَسعار (الرفيعي ، 2007 ، 100).

ثالثاً: أهداف السياسة النقديَّة:

إن للسياسة النقديَّة العديد من الأَهداف أبرزها ما يأتي:

1-تحقيق التوازن في الميزان المدفوعات: ميزان المدفوعات هو الذي يسجل، كافة المعاملات الاقتصاديَّة، لدولة ما مع العالم الخارجي خلال مدة، زمنية معينة تمثل، مدة سنة.

والصادرات والواردات والتدفقات، المتنوعة لرأس المال من المعاملات الاقتصاديَّة، وان ميزان المدفوعات، يتحقق بعملية التوازن، أن يكون مقدار الصادرات مساويا لمقدار الاستيرادات فإذا اتخاذ، مقدار الاستيرادات فإنَّ الدولة، تحقق، فائضا في ميزان المدفوعات، أَمَّا إذا حدث العكس فإنَّ الدولة سوف تواجه عجزا في ميزان المدفوعات، عندما يحدث العجز في ميزان المدفوعات، فإنَّ هذا يعني إن البلد، يدفع أكثر مِمَّا يستلم، بصورة جارية، بالعملة الأَجنبيَّة وفي هذه الحالة فإنَّ البلد سوف يلجأ لاتخاذ بعض الإجراءات الكفيلة بتصحيح هذا الخلل في التوازن، لذلك تلجأ الدولة إلى (الجبوري، 2008، 9).

2-تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي : إنَّ النمو الاقتصادي ويتحقق، بمعدل نمو عالٍ في الاقتصاد الوطني؛ إذ ينظر إلى السياسة النقديَّة، التي باستطاعتها، إن تعمل على تحقيق نمو عال والمحافظة عليه مع توافر عوامل غير نقديَّة كالقوة، العاملة النشيطة وظروف اجتماعيَّة وسياسية ملائمة والموارد الطبيعية(الطائي، 2018، 23).

3-تحقيق الاستقرار النقدي: إنَّ الاستقرار النقدي من أبرز الأَهداف للسياسة النقديَّة وان عدم الاستقرار النقدي يعد خطورة كبيرة ولها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، بشكل عام؛ إذ ينتج عن تزايد مستويات التضخم انخفاض في الدخل الحقيقي للأَفراد ، من ثم تزايد الاستهلاك الذي يؤدي في المدى، المتوسط والطويل، إلى تراجع، الاستثمارات ومستوى التشغيل، ومن ناحية أُخرى يؤدي، الانكماش إلى انخفاض الإنتاج، وتزايد تكلفته إن الآثار السلبية الناتجة عن الانكماش الاقتصادي تحتاج إلى مدة طويلة لعلاجها والعودة اليها مرة أُخرى لمعدلات الأَداء الاقتصادي قبل الدخول في هذه المرحلة، مقارنة في المدة الزمنية اللازم لعلاج التحديات المترتبة عن زيادة مستوى التضخم عن المستوى المستهدف، وأن قدرة السلطات النقديَّة على التحرك لمواجهة الآثار المترتبة عن عدم الاستقرار النقدي، تتوقف إلى حد واسع على درجة استقلالية البنوك المركزية ومرونة سياسات سعر الصرف المتبعة. (الشاذلي، 2017، 10).

4-تحقيق مستوى عال من الاستخدام : هنالك إجماع بين الاقتصاديين على أن يكون ضمان مستوى عالٍ من التشغيل من بين الأَهداف التي تسعى اليها السياسة النقديَّة، و من أهداف السلطات النقدية أيضًا تحقيق استقرار النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من استخدام الموارد البشرية والطبيعية. ويجب على السلطات النقدية بذل قصارى جهدها لحماية الاقتصاد من الاضطرابات في الروابط الإنتاجية غير المستغلة، والبطالة، وما يرتبط بها من انكماش في الدخل والإنتاج (الدليمي، 2004،586).

5-تطوير جودة السياسة النقدية: تُسهِم السياسة النقديَّة في تطوير وجودة المؤسسات المالي والمصرفية فضلًا عن تطوير الأَسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات في تطوير تلك المؤسسات (الراوي و الرفيعي، 2021، 98).السلطة النقديَّة لن تستطيع، تحقيق هذه الأَهداف بشكل مباشر لكن يمكنها التأثير في النشاط الاقتصادي، بمجموعة من الوسائل والأَدوات التي تستخدمها حسب الظروف الاقتصاديَّة، والمسموح باستخدامها بحكم، القانون تلك الأَدوات التي يمكن، بها، تنظيم نشاطه والنشاط، المصرفي بصورة عامة والتأثير في المسار الاقتصادي، المحلي وهذه الأَدوات هي ما يطلق عليها بأَدوات السياسة النقديَّة

5-قناة انتقال أَثر السياسة النقديَّة للحد من ظاهرة الفقر:

تعد السياسة النقديَّة، من أَبرز الأَدوات التي، تستخدمها البلدان، في معالجة المشاكل، الاقتصاديَّة، سواء كانت على مستوى النمو، البطالة، والفقر، إلَّا أَنَّها تختلف، من حيث التطبيق من دولة، إلى أُخرى وذلك بحسب، ظروف كل دولة، ولذلك تظهره الدول النامية للسياسة، النقديَّة مختلف عن نظرة الدول المتقدمة، من حيث الأَهداف،

فالدول المتقدمة، ترى أنَّ هدف السياسة النقديَّة، الأساسي هو تحقيق الاستقرار النقدي، وتخفيض معدلات التضخم، أمَّا الدول النامية فترى ان هدف السياسة النقديَّة أبعد من ذلك؛ إذ تهدف بها إلى تحقيق النمو الاقتصادي، والاستقرار النقدي، وتخفيض، مستويات البطالة، واستقرار أسواق صرف، العملات. علاوة على ذلك، فإنَّ السياسة النقديَّة، تحتل مكانة هامة، بين السياسات الأُخرى؛ لأنَّها ،تستطيع ان تقوم بالدور الأعظم في، تحقيق الأهداف المتعددة التي، ينشدها الاقتصاد القومي لأي بلد وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي، تعد من أبرز أدوات، البنك المركزي في تحقيق، النمو الاقتصادي والقضاء، على الفقر (نورالدين ،2020، 124).

أ-عرض النقد و آثره للحد من ظاهرة الفقر:

إنَّ السياسة النقديَّة تعد إحدى الركائز الأساسيَّة التي تقوم عليها السياسة، الاقتصاديَّة الَّتي عن طريقها يمكن، إحداث توازن واستقرار لبلد، ما وذلك لكونها تتمتع، بالقدرة في السيطرة والتحكم، بمتغير اقتصادي مهم وخطير وهو، عرض النقد؛ إذ تعد، التقلبات في، معدل نمو عرض النقدي، أو التغيرات الكبيرة في، معدل دوران النقود سببًا، رئيسًا للاضطراب، في الاقتصاد، وينتقل أثر التقلبات في معدل نمو عرض، النقد إلى النشاط الاقتصادي، (20 ،.2007 Frederi). أمَّا من الجانب الآخر فإنَّ زيادة عرض النقد تؤدي إلى زيادة معدلات، التضخم، وذلك بسبب زيادة الطلب الكلي على، حجم العرض الكلي ،مما يؤثر على القيمة، الشرائية للنقود، ومن ثم يؤثر على، الفقر ،ففي تلك الحالات، تستخدم السياسة النقديَّة، سياسة انكماشية بأدواتها للتقليل، من حجم المعروض، النقدي في سبيل المحافظة، على معدل التضخم ومن ثم، التأثير في الحد من البطالة و الفقر.

ب-سعر الصرف و آثره للحد من ظاهرة البطالة والفقر:

لذا يمكن القول إنَّ السياسة النقديَّة يمكنها التأثير في الحد من ظاهرة الفقر بسعر الفائدة إذ إنَّ اتباع سياسة نقديَّة توسعية تؤدي إلى زيادة النمو بتخفيض معدلات الفائدة ،الَّذي بدوره يؤدي إلى تشجيع رجال الأعمال على الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة نسب التشغيل ورفع حجم الدخول ومن ثم تقليل معدلات البطالة وفي الآخير الحد من ظاهرة الفقر،اما في حالات ارتفاع التضخم فإنَّ اتباع سياسة نقديَّة انكماشية برفع أسعار الفائدة يساعد في تقليل الطلب على النقود ، ومن ثم تخفيض الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي الذي يؤدي بدوره إلى تقليل نسب التضخم الَّتي تؤثر على حجم القوة الشرائية ومن ثم الحد من البطالة والفقر والائتمات.

الجانب العملي

إنَّ الشكل الرياضي للأُنموذج سيكون كما يأتي:

$$PO=F(M_{1,},LR,EXCH,PC)+U_1 \quad \dots\dots(1)$$

إذ إنَّ:

PO : المتغير المعتمد الأول معدل الفقر

$M_{1,}$:المتغير المستقل الأول عرض النقد

LR: المتغير المستقل الثاني سعر الفائدة على القروض

EXCH: المتغير المستقل الثالث سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية مقابل الدولار الأميركي

PC: المتغير المستقل الرابع معبراً عنه بإئتمان على القطاع الخاص

1. الاستقراريَّة السلاسل الزمنية:

هو خطوة أساسيَّة في تحليل السلاسل الزمنية،؛ إذ تُعنى بدراسة خصائص البيانات عبر الزمن لتحديد ما إذا كانت القيم تعتمد بشكل كبير على الزمن أو إذا كانت مستقرة. السلاسل الزمنية المستقرة هي التي تكون خصائصها الإحصائيَّة (مثل المتوسط والتباين) ثابتة مع مرور الزمن وكما في الجدول الآتي:

جدول (4-1) اختبار الاستقراريَّة

Test / Variables	Augmented Dickey-Fuller		Phillips-Porron	
	At Level	**1st difference**	**Intercept**	**1st difference**
PO	-3.606528	---	-3.865225	---
	(0.0166)**	----	(0.0098)***	---
M1	-1.849722	-4.588395	-1.849334	-4.593148
	(0.3465)$^{n.s}$	(0.0025)***	(0.3466)$^{n.s}$	(0.0025)***
LR	-4.975856	-8.705318	-1.347881	-2.265234
	(0.0001) ***	(0.0000)***	(0.5836) $^{n.s}$	(0.0266)***
EXCH	-2.389200	-2.758856	-1.415798	-2.786160
	(0.1589) $^{n.s}$	(0.0089)***	(0.5514) $^{n.s}$	(0.0084) ***
Pc	-3.084813	---	-3.084813	---
	(0.0460)**	----	(0.0460)**	-----
Notes: (*) (**) (***) ($^{n.s}$) indicate significant at 10% ،5% ،1% and not significant resPoctively.				

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews 10.

يُوضِّـح الجدول (4-1) نتائج الاختبارات باسـتخدام كلتا الطريقتين (ديكي -فولر) و (فيليبس بيرون) اللتين تم إجراؤهما مع المستوى والفرق الأَوَّل،؛ إذ تؤكد اختبارات جذر الوحدة أن استقراريَّة المتغيرات الدارجة في الأُنموذج تتباين في المسـتوى و الفرق الأَوَّل؛ إذ تشـير نتائج اختبار الاسـتقراريَّة ان المتغيرالتابع Po والمتغير (Pc) مسـتقرة في المسـتوى أَمَّا بقية المتغيرات المسـتقلة(EXCH،LR،M1) فليسـت مسـتقرة في المسـتوى؛ إذ كانت مسـتقرة عند فرق الأَوَّل عند مسـتوى معنوية 5% .

2. التقدير الأَوَّلي للأُنموذج أَثر متغيرات النقديَّة في معدلات الفقر في العراق:

بالجدول(4-2) نلحظ تقدير الأَوَّلي للأُنموذج أَثر متغيرات النقديَّة في معدلات الفقر في العراق:

الجدول (4-2) نتائج تقدير الأَوَّلي للأُنموذج ARDL

Dependent Variable: PO			
Method: ARDL			
Selected Model: ARDL(2، 2، 1، 2، 2)			
R-squared	0.981166	Mean dependent var	21.34529
Adjusted R-squared	0.899555	S.D. dependent var	3.262911
S.E. of regression	1.034119	Akaike info criterion	2.817434
Sum squared resid	3.208203	Schwarz criterion	3.503609
Log likelihood	-9.948186	Hannan-Quinn criter.	2.885641
F-statistic	12.02235	Durbin-Watson stat	1.906242
Prob(F-statistic)	0.031986		

المصدر: المصدر: من عمل باحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS10

يُبيّن العلاقة بين المعدلات الفقر كمتغير التابع اما (وسعر الصرف وعرض النقد و ائتمان على القطاع الخاص وسعر الفائدة على الإقراض) كمتغيرات المستقلة؛ إذ بلغت قيمة ($R^2 = 0.89$) هي تمثل القوة التفسيرية للأُنموذج وبلغت قيمة ($D.W = 1.9$) أي عدم وجود الارتباط الذاتي للحد الخطا في الأُنموذج ، وكذلك عكست قيمة اختبار $F = 12.02$ معنوية أُنموذج كلك عند مستوى المعنوية 5% وهذا يعني قيام بإيجاد العلاقات التوازنية قصيرة وطويلة الأَجل وفقا لأُنموذج ARDL بعد إجراء اختبار Bond test

3. اختبار الحدود (Bound test):

بعد تقدير الأَوَّلي نبدأ باختبار التكامل المشترك وذلك للإيجاد العلاقات ذات الأَجل الطويل بين المتغير المستجيب و المتغيرات المفسرة وكما في الجدول الآتي:

جدول (4-3) اختبار الحدودBOUND TEST

Critical values	F. Statistic	
	8.860551	
	1(0)	1(1)
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات البرنامج التحليل الإحصائي EVIEWS 10.

يستخدم اختبار الحدود (BOUND-TEST) لاختبار جود علاقة توازنية طويلة الأَجل بين المتغيرات الداخلة في الأُنموذج القياسي وذلك باعتماد اختبار (F-TEST) في ظل وجود اختبار (WALD-TEST)؛ إذ يتم اختبار معاملات العلاقة التوازنية طويلة الأَجل في الأُنموذج. يُلحظ في الجدول (4-4) آنفًا ، أن القيمة الإحصائيَّة (F) هي (8.860551) وهي أَكبر من أَكبر القيم الحرجة القصوى عند مستوى (5٪) الَّتي تساوي (2.79) وهذا يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على أَنَّ هناك علاقة توازن طويلة المدى بين المتغيرات التابعة والتفسيرية في مُدَّة الدراسة.

4. تقدير العلاقة في الأَجل الطويل

بالجدول نستطيع أَن نحصل على معلمات طويلة الأَجل في أُنموذج التباطؤ الزمني الموزع

جدول رقم (4-4) تقدير العلاقة التوازنية في الأَجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(PO)				
Selected Model: ARDL(2، 2، 1، 2، 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Levels Equation				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std - Error	T- Statistic	Prob.
M1	0.037128	0.014669	2.531043	0.0392
LR	0.213518	0.095800	2.228791	0.0611
EXC	0.025297	0.004924	5.137154	0.0013
C	-11.57390	5.523102	-2.095544	0.0744

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات البرنامج التحليل الإحصائي EVIEWS 10.

تشـير نتائج التقدير للعلاقة التوازنية طويلة الأَجل في الجدول رقم (3-4) آنفًا إلى وجود اسـتجابة طويلة الأَمد بين كل من المتغير التابع (PO) و المتغيرات المفسـرة (EXCh، LR،M1)؛ إذ تتوافق النتائج التقدير للعلاقة الطويلة وقصـيرة المدى مع الافتراض المبني في الأُنموذج بأَنَّ معلمات المتغيرات المسـتقلة لها تأثير معنوي على معدلات الفقر في العراق (PO).

- أَشـارت النتائج إلى أَنَّ المتغير(M1) له تأثير إيجابي ومعنوي على معدلات الفقر؛ إذ تغير(M1) بمقدار1% يؤدي هذا التغير إلى زيـادة في معـدلات الفقر بمقـدار (0.037). وهـذا تعني أَنَّ تجـاوز زيـادة عرض النقـد القـدرة الإنتـاجيـة للاقتصـاد، فقد يؤدي ذلك إلى تضـخم مفرط. مِمَّا يرتفع الأَسـعار بشـكل كبير يُضـعف القوة الشـرائية، خاصـة للفقراء الذين ينفقون غالبية دخلهم على الاحتياجات الأَسـاسـيَّة نتيجة تآكل قيمة المدخرات، مِمَّا يؤثر بشـكل خاص على الفئات ذات الدخل الثابت أَيضًا ؛ لأَنَّ زيادة عرض النقد غير مدعومة بإنتاجية حقيقية، فقد يؤدي ذلك إلى اختلالات اقتصاديَّة، مثل فقدان الاستثمارات الأَجنبيَّة وزيادة معدلات البطالة.
- في المقابل فإنَّ تأثير (LR) على معدلات الفقر في العراق معنوي إحصـائيًا؛ إذ إنَّ التغير بمقدار 1% يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر في العراق بمقدار (0.21)، ولتفسـير ذلك فإنَّ زيادة تكلفة الاقتراض تحدث عندما ترتفع أَسـعار الفائدة، تصير القروض أَكثر تكلفة للأَفراد والشركات مِمَّا يؤدي ذلك إلى انخفاض الاستثمارات والاستهلاك، ويُبطئ النمو الاقتصـادي. ويمكن أَن تتأثر الأُسـر الفقيرة بشـكل خاص إذا كانت تعتمد على القروض لتلبية احتياجاتها الأَساسيَّة. ويخفض القدرة الشرائية للأسر ذات الدخل المحدود تتأثر أَكثر بتكاليف الفوائد المرتفعة، مِمَّا قد يزيد من عبء الفقر.
- كما أَشـارت النتائج إلى أَنَّ متغير (EXCH) له تأثير إيجابي على معدلات الفقر في العراق؛ إذ يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات (مثل الغذاء والوقود) التي تُعَدُّ أَسـاسـيَّة للحياة اليومية في العراق ومن ثُمَّ زيادة أَسـعار السـلع المسـتوردة تؤثر بشـكل أَكبر على الفئات الفقيرة؛ إذ يسـتهلكون نسـبة أَكبر من دخلهم على هذه السـلع، مِمَّا يُضـعف القوة الشرائية للأسر الفقيرة.
- أَمَّا بالنسبة للائتمان القطاع الخاص فلم تكن معنويًا في الأُنموذج لهذا حذفت من الجدول

5. تقدير العلاقة في الأَجل القصير

يُوضِّح الجدول (4-5) أَنَّه في حين أن جميع المتغيرات التفسـيرية ذات دلالة إحصـائيَّة عند مسـتوى 5٪ ، فإنَّ تأثير (EXCh، LR،M1) على معدل النمو في المدى القصير إيجابي ومعنوي إحصائيًا عند مستوى 5٪ أَو أقل.

جدول (4-5) تقدير العلاقة التوازنية في الأَجل القصير

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(PO)				
Selected Model: ARDL(2 ،2 ،1 ،2 ،2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
ECM Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PO(-1))	1.805436	0.324454	5.564539	0.0008
D(R)	1.678555	0.272404	6.161998	0.0005
D(R(-1))	-0.748646	0.191355	-3.912349	0.0058
D(EXC)	0.073573	0.009570	7.688044	0.0001
D(EXC(-1))	-0.048104	0.007653	-6.285827	0.0004
CointEq(-1)*	-0.965432	0.154716	-6.240026	0.0001
R-squared	0.912367	Mean dePondent var		-0.473529
Adjusted R-squared	0.872533	S.D. dePondent var		4.415672
S.E. of rPoression	1.576505	Akaike info criterion		4.018862
Sum squared resid	27.33903	Schwarz criterion		4.312937
Log likelihood	-28.16032	Hannan-Quinn criter.		4.048093
Durbin-Watson stat	2.292848			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج التحليل الإحصائي EVIEWS 10.

وفق نتائج أُنموذج تصحيح الخطأ أَنَّ معامل تصحيح الخطأ هو (0.965432-) ،ولأَنَّ القيمة المطلقة اقل من الواحد الصحيح فإنَّها تدل على أَنَّ العودة إلى التوازن تستدعي مُدد زمنية قصيرة وبالإمكان القول إنَّ النمط التغيير في الأُنموذج ذات استجابات سريعة لتعديل وتصحيح الانحراف .ولكن (EXCH،R) بمُدَّة تباطئ واحدة له تأثير سلبي على معدلات الفقر في العراق ومعنويًا إحصائيًا اما (PC) الائتمان القطاع الخاص ليس لها تأثير معنوي ولذلك تم حذفه من الجدول.كالعادة يمكن التفسير علاقات الطردية :-

- التباطؤ الزمني للفقر ((D(PO(-1)) يسبب الفقر؛ لأَنَّه غالباً ما يُرسخ نفسه في دائرة مغلقة من العوامل الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة التي تُعيق الأَفراد والمجتمعات عن تحسين أَوضاعهم المعيشية. هذه الظاهرة تُعرف بـــ حلقة الفقر (Poverty Trap)، وهي تشير إلى مجموعة من الآليات التي تعزز استمرار الفقر من جيل إلى آخر، لكنه ليس حتمياً؛ بسياسات اقتصاديَّة واجتماعيَّة عادلة، يمكن كسر هذه الحلقة وتمكين الأَفراد من تحسين ظروفهم المعيشية
- أَشارت النتائج إلى أَنَّ المتغير(M1) له تأثير إيجابي ومعنوي على معدلات الفقر؛ إذ تغير(M1) بمقدار1% يؤدي هذا التغير إلى زيادة في معدلات الفقر بمقدار (0.037). وهذا تعني أَنَّ تجاوز زيادة عرض النقد القدرة الإنتاجية للاقتصاد، فقد يؤدي ذلك إلى تضخم مفرط. مِمَّا يرتفع الأَسعار بشكل كبير يُضعف القوة الشرائية، خاصة للفقراء الذين ينفقون غالبية دخلهم على الاحتياجات الأَساسيَّة نتيجة تآكل قيمة المدخرات، مِمَّا يؤثر بشكل خاص

على الفئات ذات الدخل الثابت أيضًا؛ لأنَّ زيادة عرض النقد غير مدعومة بإنتاجية حقيقية، فقد يؤدي ذلك إلى اختلالات اقتصاديَّة، مثل فقدان الاستثمارات الأجنبيَّة وزيادة معدلات البطالة.

- في المقابل فإنَّ تأثير (LR) على معدلات الفقر في العراق معنوي إحصائيًا؛ إذ إنَّ التغير بمقدار 1% يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر في العراق بمقدار (1.67)، ولتفسير ذلك فإنَّ زيادة تكلفة الاقتراض تحدث عندما ترتفع أسعار الفائدة، تصير القروض أكثر تكلفة للأفراد والشركات مِمَّا يؤدي ذلك إلى انخفاض الاستثمارات والاستهلاك، ويُبطئ النمو الاقتصادي. ويمكن أن تتأثر الأسر الفقيرة بشكل خاص إذا كانت تعتمد على القروض لتلبية احتياجاتها الأساسيَّة. ويخفض القدرة الشرائية للأسر ذات الدخل المحدود تتأثر أكثر بتكاليف الفوائد المرتفعة، مِمَّا قد يزيد من عبء الفقر.
- كما أشارت النتائج إلى أنَّ متغير (EXCH) له تأثير إيجابي على معدلات الفقر في العراق؛ إذ يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات (مثل الغذاء والوقود) التي تُعَدُّ أساسيَّة للحياة اليومية في العراق ومن ثُمَّ زيادة أسعار السلع المستوردة تؤثر بشكل أكبر على الفئات الفقيرة؛ إذ يستهلكون نسبة أكبر من دخلهم على هذه السلع، مِمَّا يُضعف القوة الشرائية للأسر الفقيرة.

6. **اختبارات الاستقرار الهيكلي للنماذج المقدرة:**

يتم استخدام اختبار مخطط التحكم في المجموع التراكمي (CUSUM) للتاكد من خلو أي تغييرات هيكلية في البيانات المستخدمة المستوى الحرج عند (5٪) يؤكد استقرار المتغيرات.

الشكل (4-1) يُوضِّح المعلمات الثابتة طويلة وقصيرة المدى للأنموذج الَّتي تشير إلى الثبات بين المتغيرات الظاهرة المدروسة؛ لأنَّها تقع ضمن حدود الثقة خلال مُدَّة الدراسة؛ إذ يُوضِّح الرسم البياني أن إجمالي مخطط التحكم في المجموع التراكمي CUSUM المتبقي لهذا النمط هو خط متوسط داخل حدود المنطقة الحرجة ، مِمَّا يشير إلى استقرار الأنموذج عند حد كبير يبلغ 5٪. علاوة على ذلك ، فإنَّ المجموع التراكمي لمربعات القيم المتبقية (CUSUM of Squares) يمثل أيضًا خطًا متوسطًا داخل حدود المنطقة الحرجة

شكل (4-1) الرسم البياني لاختبار البواقي CUSUM of Squares

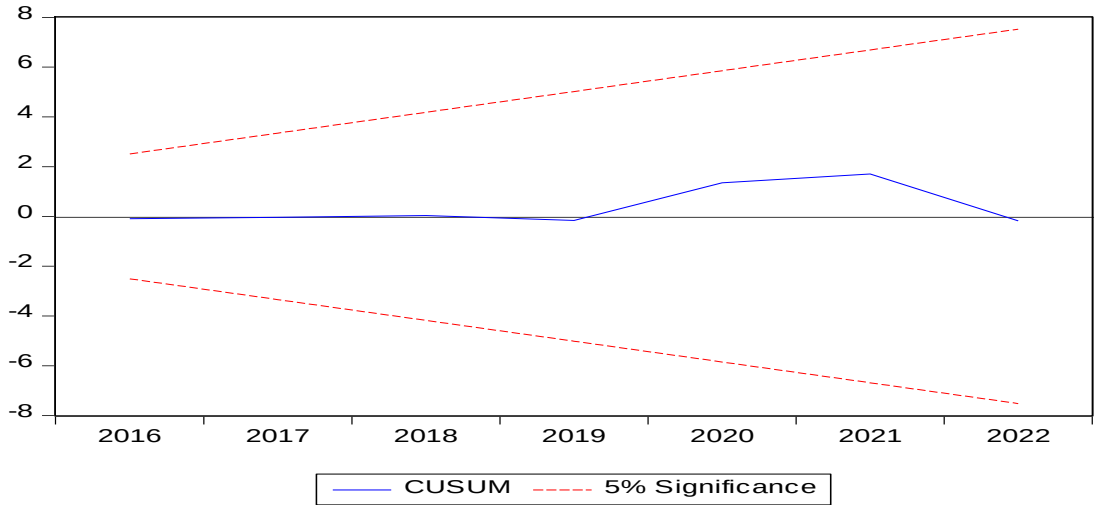

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات البرنامج التحليل الإحصائي EVIEWS 10.

7. الاختبارات التشخيصية

- الارتباط الذاتي

الخطوة الأُولى من الاختبارات التشخيصية هي اختبار الارتباط التسلسلي بين قيم المتغير العشوائي . مِن أَجل هذا تم استخدام اختبار (بروش- كودفري) لاختبار فرضية العدم التي تنص على عدم ارتباط الأخطاء. يُوضِّح الجدول (6-4) أن مضاعف لاجرانج $LM <^2$ وقيم الاحتماليَّة ليست معنوية عند 5٪ ، وهذا يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغير العشوائي.

الجدول (6-4) اختبار مضاعف لانغراج للارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag			
F-statistic	0.369075	Prob. F(1،6)	0.5658
Obs*R-squared	0.985115	Prob. Chi-Square(1)	0.3209

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات البرنامج التحليل الإحصائي EVIEWS 10.

- عدم تجانس التباين

هناك العديد من الاختبارات لاكتشاف ما إذا كانت البواقي في الأُنموذج القياسي متجانسة أم لا ، من بينها اختبار .ARCH وجد أَنَّ الأُنموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين؛ إذ إِنَّ قيمة $LM <^2$ وقيم الاحتمال ليست معنوية عند 5٪ ، وهذا يشير إِلى تجانس التابين للبواقي المقدرة.

الجدول (4-7) اختبار عدم تجانس التباين (ARCH)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Godfrey-Pogan			
F-statistic	1.437204	Prob. F(22،5))	0.3234
Obs*R-squared	11.03055	Prob. Chi-Square(22)	0.2736

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات البرنامج التحليل الإحصائي EVIEWS 10.

- **مشكلة التوزيع الطبيعي :**

يُعد التوزيع الطبيعي لأخطاء النموذج أحد الافتراضات الأساسية التي تُبنى عليها عملية تقدير النماذج، ويُعدّ اختبار جارك-بيرا الأكثر استخدامًا من بين الاختبارات العديدة في هذا المجال، إذ تُشير الفرضية البديلة إلى أن البقايا لا تتبع توزيعًا طبيعيًا، بينما تُشير الفرضية الصفرية إلى ذلك. يُظهر الرسم البياني أدناه الهيستوغرام التكراري للبقايا وبعض المقاييس المرتبطة به:

الشكل (4-2) اختبار مشكلة توزيع الطبيعي

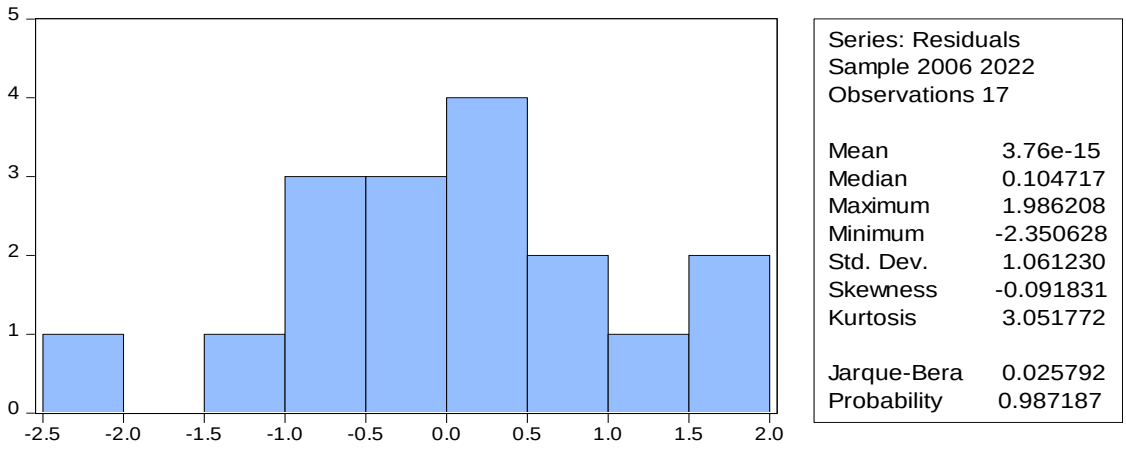

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرمجية Eviews-10

يتـــــبين من الشكل آنفًا ان القيمة الاحتماليَّة لاختبار Jarque-Bera بلغت (0.987) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، مِمَّا يعني أن الاختبار معنوي، ومن ثم قبول فرضية العدم

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

1. أثبت كل من عرض النقد(M1) ، وسعر الفائدة(LR) ، وسعر الصرف (EXCH) تأثيرًا معنويًا وموجبًا على معدلات الفقر في العراق.
2. بينت النتائج أن الفقر في الفترة السابقة (D(PO(-1)) يساهم في ترسيخ الفقر الحالي، مما يعزز مفهوم "حلقة الفقر"، حيث تظل الفئات الفقيرة محاصرة في أوضاع اقتصادية واجتماعية متدنية يصعب الخروج منها دون تدخلات سياساتية فعالة.
3. تبين أن زيادة عرض النقد بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدل الفقر بنسبة 0.037%، مما يشير إلى أن السياسات النقدية التوسعية، إذا لم تكن مدعومة بزيادة الإنتاجية، تتسبب في ارتفاع معدلات التضخم، مما ينعكس سلبًا على القوة الشرائية للفئات الفقيرة.
4. ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، مما يرفع من معدلات الفقر، خاصة وأن الأسر الفقيرة تخصص جزءًا كبيرًا من دخلها لتلبية الاحتياجات الأساسية المستوردة مثل الغذاء والوقود.
5. أظهرت النتائج أن متغير (PC) لم يكن له أثر معنوي على معدلات الفقر، ولذلك تم استبعاده من النموذج النهائي، مما قد يدل على ضعف فعالية التمويل الموجه للقطاع الخاص في التأثير المباشر على تحسين مستويات المعيشة للفقراء خلال الفترة المدروسة.

ثانياً: المقترحات

1. الحفاظ على سياسة نقدية متوازنة تضمن السيطرة على التضخم دون التأثير على النمو.
2. زيادة تمويل المشاريع ذات الأثر الاجتماعي المباشر.
3. تعزيز دور القطاع المصرفي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
4. مراقبة التضخم الناتج عن السياسة النقدية التوسعية.
5. تعزيز كفاءة إدارة السياسة النقدية للحد من التضخم.

المصادر

1. السلطان، حسين علي .(2006) دور السياسة الماليَّة في التقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخل .**رسالة ماجستير**، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
2. الشاذلي، أحمد شفيق .(2017) قنوات انتقال أثر السياسة النقديَّة إلى الاقتصاد الحقيقي .**رسالة ماجستير**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة أبو ظبي.
3. الطائي، سوزان علي مرزة .(2018) القطاع الخاص ودوره الاقتصادي في حل مشكلة البطالة في دول مختارة مع الإشارة خاصة للعراق .**رسالة ماجستير**، جامعة كربلاء.
4. لطيف، وسام حسين علوان .(2018) السياسة الماليَّة ودورها في الحد من الفقر في العراق للمدة 2004-2016 . **رسالة ماجستير**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
5. رزاق، الهاشمي، حسين ومحمد جواد .(2011) دور السياسة الماليَّة والنقديَّة في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق . **رسالة ماجستير**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
6. الراوي، أحمد وهيب حسن، والرفاعي، افتخار محمد مناحي، (2021). العلاقة بين السياسة النقدية والسيولة في المصارف العراقية(2005-2018) ، **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، المجلد 18، العدد 78.
7. العذاري، عدنان داود محمد، ومحمد، هاني عبد الرسول، (2020). مؤشرات الفقر في محافظة النجف وسبل مواجهته، **مجلة الغري**، المجلد 4، العدد 3.
8. الدليمي، عوض فاضل إسماعيل .(2004) .**النقود والبنوك**.كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.